ملخص الدراسة باللغة العربية

مقدمة:-

أظهرت العديد من الدراسات مدى أهمية رياض الأطفال في مساعدة الأطفال على نموهم المعرفي وزيادة معدلات الاستعداد الذهنى، بالإضافة إلى صقل مواهبهم من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة، ومساعدتهم على ظهور القدرات الإبداعية.

ولقد اهتم المشرع المصري بقضية التربية في رياض الأطفال، حيث خصص لها فصلاً كاملاً بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ هو الفصل الثاني من الباب الرابع بعنوان رياض الأطفال يؤكد فيه على حق الطفل في التربية بتلك الرياض، إلا أن تلك الحقوق لا تجد تطبيقاً واقعياً يكفل للطفل حياة إنسانية كريمة ذات جودة تربوية عالية.

مشكلة الدراسة:-

تنبع مشكلة البحث الحالي من أهمية مرحلة الطفولة، حيث أن الاهتمام بالطفولة هو في الواقع اهتمام بمستقبل الأمة كلها كما أن تربية الأطفال تعتبر إعداداً لمواجهة التحديات الحضارية التي تفرضها علينا حتمية التطور، وذلك لأنه أصبح ينظر إلى التربية في عالمنا المعاصر على أنها استثمار في الموارد البشرية، وهي السبيل لتحقيق نمو الفرد والمجتمع.

لما كانت حماية حقوق الطفل وضرورة رعايته امتداداً طبيعياً للاتجاه المتنامي في المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان، ونظراً لأن ترجمة حقوق الطفل إلى ممارسات لا يضمنها صدور التشريعات والقوانين، وإنما يعتمد على تنشئة الأطفال عليها وجعلها جزء من سلوكهم.

وانطلاقاً من كل ما سبق كان من الضرورى السعي إلى الانتقال بحقوق الطفل من حيز التنظير والتشريع إلى التطبيق والممارسة في إطار ثقافي وأخلاقي وديني يتناسب مع مجتمعاتنا العربية، ويناسب خصائص نمو وطبيعة طفل الروضة، ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة.

وعلى هذا فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في التساؤلات التالية:

١. ما أهم التشريعات المتضمنة لحقوق الطفل؟
٢. ما أهم حقوق الطفل من منظور تربوي؟

٣. ما أهم مسؤوليات العاملين بالروضة في تفعيل حقوق الطفل؟
٤. ما المعوقات التى تحول دون تمتع الأطفال بحقوقهم داخل الروضة؟
٥. ما واقع ممارسة الطفل لحقوقه داخل البيئة التربوية للروضة؟
٦. ما متطلبات تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه داخل البيئة التربوية للروضة؟
٧. ما التصور المقترح لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه داخل الروضة في ضوء التشريعات المعاصرة؟

أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية الدراسة من حداثة وأهمية الموضوع حيث التوجه نحو تبني صيغ مختلفة لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة حيث أنها من أهم مراحل النمو وأكثرها إسهاماً في حياة الطفل لذا فإنها ذات **أهمية أكاديمية علمية:** حيث تسعى إلى التعرف على أهم التشريعات المتضمنة لحقوق الطفل، أهم حقوق الطفل من منظور تربوى، دراسة واقع ومعوقات ممارسة الطفل لحقوقه داخل البيئة التربوية للروضة، أهم أدوار المسؤلين بالروضة في تفعيل حقوق الطفل، ومدى وعي أولياء الأمور بأن لهم دوراً هاماً في تفعيل هذه الحقوق، بالإضافة إلى تعدد المستفيدين من نتائج هذه الدراسة.

أما **الأهمية التطبيقية** للبحث فتتمثل في التصور المقترح الذى ستتوصل إليه الدراسة من خلال الدراسة النظرية والميدانية والذي ستحاول من خلالها تقديم بعض المقترحات التي تسهم في تحويل حقوق الطفل إلى ممارسات فعلية.

أهداف الدراسة :-

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة وضع تصور مقترح لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه داخل الروضة في ضوء التشريعات المتضمنة لحقوق الطفل، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١.التعرف على أهم التشريعات المتضمنة لحقوق الطفل.
٢.استخلاص أهم حقوق الطفل من منظور تربوي.

٣.تحديد أهم مسؤوليات العاملين بالروضة في تفعيل حقوق الطفل.

٤.تحديد وتحليل واقع ومعوقات ممارسة الطفل لحقوقه داخل البيئة التربوية للروضة.

٥.التعرف على متطلبات تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه داخل البيئة التربوية للروضة.

٦.التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه داخل الروضة في ضوء التشريعات المعاصرة.

حدود الدراسة:-

الحدود البشرية:

عينة من السادة المهتمين بمؤسسات رياض الأطفال (معلمات رياض الأطفال، موجهات رياض الأطفال).

الحدود الجغرافية:

رياض الأطفال الملحقة بمدارس التعليم العام الحكومى داخل محافظة دمياط.

الحدود الموضوعية:

تتمثل في علاقة التشريعات الخاصة بحقوق الطفل بتفعيل هذه الحقوق داخل الروضة.

الحدود الزمانية:

بدءاً من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥.

منهج الدراسة:-

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث يتم دراسة الظاهرة دراسة كيفية توضح خصائصها وكذلك كمية توضح حجمها وتغيراتها ودرجات ارتباطها بالظواهر الأخرى، كما أنه يعد أسلوبا يعتمد أصلاً على تصوير وشرح الهيكل التنظيمي القائم في المنشأة بأقسامها المختلفة ووثائقها المتنوعة والإجراءات الواجب اتباعها والنشاطات التي تؤديها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهو يوفر كمية من المعلومات المهمة عن الحالة موضوع الدراسة ويمكن أن يكون شاملاً كل الجوانب.

كذلك سيتم استخدام المدخل الإثنوجرافي (الملاحظة بالمشاركة) حيث بإمكان الباحثة المشاركة في المواقف والأنشطة للتعرف على وجهة نظر المشاركين وذلك عند تطبيق استمارة الملاحظة أثناء المشاركة الفعلية للباحثة لمتابعة حالة معينة بصورة مقصودة وليست بصورة عرضية.

أدوات الدراسة:- الإستبانة – الملاحظة

بنية الدراسة:-

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الثانى: التشريعات المتضمنة لحقوق الطفل (الإطار النظري والمفاهيمي).

الفصل الثالث: حقوق الطفل المصري من منظور تربوي (الإطار التحليلي).

الفصل الرابع: حقوق الطفل داخل الروضة: المسئوليات والأدوار.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

الفصل السادس: تصور مقترح لتفعيل ممارسة الطفل لحقوقه داخل الروضة وفقاً للتشريعات المعاصرة

أهم نتائج الدراسة:-

١- لتفعيل حقوق طفل الروضة أهمية بالغة حيث يعتبر الطفل هو الأساس في بناء المستقبل والاهتمام بالطفل منذ ولادته يساعد في بناء مستقبل أفضل، وإنشاء مجتمع واعٍ، وهذا لا يتحقق من دون تعريف الأطفال بمفهوم الحقوق وممارستها وتشجيعهم على ممارستها، مما ينتج عنه مواطنين واعيين بمفهوم الحقوق وبالتالي الواجبات التي تقابل تلك الحقوق.

٢- يلزم لتفعيل حقوق طفل الروضة توفر عدد من المتطلبات وقد وافقت أفراد العينة على العديد من المتطلبات التي تسهم في تفعيل حقوق الطفل وقد قامت الباحثة بتضمين هذه المتطلبات ضمن التصور المقترح.

٣- رصدت نتائج الكثير من الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة قصورًا شديد في توافر متطلبات تفعيل حقوق طفل الروضة في الواقع الحالي لرياض الأطفال بمصر.

٤- كما رصدت قصوراً في اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل لأسرة الروضة الاتصال الدائم بأولياء الأمور من أجل تثقيفهم نحو رعاية وحماية أطفالهم وعدم الإساءة إليهم ووعيهم بالتدابير القانونية والتشريعية التي تكفل حماية الطفل من أي نوع من الإساءة الجسدية أو الانفعالية.

٥- فيما يتعلق بالمعوقات التي تحول دون تفعيل حقوق طفل الروضة فقد تنوعت هذه المعوقات لتضم معوقات تتعلق بالأداء الإداري، معوقات تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، معوقات تتعلق بأداء معلمات رياض الأطفال معوقات تتعلق بالإشراف التربوي والدورات التدريبية، معوقات تتعلق بالبرامج المقدمة للطفل، معوقات تتعلق بالإمكانات المادية والبشرية بالروضة، معوقات على المستوى الأسري.

٦- معلمة رياض الأطفال هي أساس العملية التربوية في مؤسسات رياض الأطفال انطلاقا من أدوارها المتعددة التي تؤديها، وبالتالي فإن أي تطوير في رياض الأطفال لا بد أن يبدأ من المعلمة، وأن الوعى القانوني لحماية ورعاية الطفل وما يتضمنه قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، وتعديلاته التي تمت في عام ٢٠٠٨ يعد ضرورة لأداء عملها، ويمكن تنمية ذلك من خلال التدريبات لمساعدتها على أداء عملها بنجاح.